A40-WP/562
P/24
13/9/19
(Information paper)
Arabic only

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

الجلسة العامة

البند رقم ٨ من جدول الأعمال: كلمات وفود الدول الأعضاء

كلمة المديرية العامة للطيران المدني بالمملكة المغربية
بمناسبة انعقاد الدورة الأربعين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي

(مقدَّمة من المملكة المغربية)

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس الجمعية العمومية
السيد رئيس المجلس
السيدة الأمينة العامة
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود
أيها السيدات والسادة

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي بجميع أجهزتها على المجهودات الجبارة التي بذلتها ولا زالت من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال الطيران المدني.

كما أهدي أصدق التحيات إلى جميع المشاركين في اجتماعات الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي التي تندرج في إطار المساعي الحثيثة التي تبدلها دول العالم من أجل المضي قدماً بقطاع الطيران المدني.

أيها السيدات والسادة،

لقد شهدت المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة إنجاز العديد من الأوراش الهامة المهيكلة، والتي مكَّنت من تدشين حقبة جديدة حيث أصبح المغرب خلال سنوات قليلة ورشا مفتوحا للتنمية. وقد أولت المملكة المغربية أهمية خاصة لقطاع النقل الجوي باعتباره يشكِّل عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، وله ارتباط وثيق بتطوير مجموعة من القطاعات الأخرى، وعلى رأسها قطاع السياحة وصناعة الطيران.

هذه الديناميكية كان لها انعكاسات إيجابية، حيث كان المغرب سباقاً لتبني سياسة تحريرية ناجحة في قطاع النقل الجوي تماشياً مع توجهات منظمة الطيران المدني الدولي، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على المحاور الأساسية التالية:

- تحسين شفافية قواعد ولوج القطاع والممارسة داخله؛
- تطوير الربط الجوي عبر تشجيع كثافة الرحلات الحالية وفتح خطوط مباشرة جديدة؛
- تشجيع مشاريع خلق شركات مغربية؛
- إبرام اتفاقيات ثنائية أكثر تحرراً في مجال الخدمات الجوية؛
- استغلال أمثل للربط الجوي عبر قطب الدار البيضاء؛
- تعزيز التدابير المتعلِّقة بالسلامة والأمن وتدبير الحركة الجوية وحماية المستهلك والبيئة.

وفي هذا الإطار، وقَّعت المملكة المغربية على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي نهاية سنة ٢٠٠٦ ويعتبر الأول من نوعه بين أوروبا وبلد من حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما عملت على التوقيع على اتفاقيات ثنائية أكثر تحرراً مع دول عربية وإفريقية وآسيوية وأمريكية، مع الإشارة إلى أن المغرب وقَّع قبل ذلك اتفاق الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠١.

وتكريساً لهذه السياسة الطموحة في تحرير النقل الجوي، شرع المغرب في اتخاذ الإجراءات الضرورية لانضمامه لقرار ياموسوكرو المتعلق بتحرير النقل الجوي في إفريقيا، الشيء الذي سيتيح توسيع الربط الجوي بين المغرب ودول إفريقيا المصادقة على هذا القرار، دون قيود من حيث حقوق النقل أو السعة أو عدد الرحلات والوجهات.

وقد ساهمت سياسة تحرير النقل الجوي التي نهجها المغرب في تحقيق ما يلي:

- ارتفاع سنوي متوسط يقدَّر بحوالي ٦,٦ بالمائة إذ ارتفع عدد المسافرين من ١٠,٤ مليون مسافر سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٢,٥ مليون مسافر سنة ٢٠١٨؛
- دخول العديد من الشركات الأجنبية للأجواء المغربية إلى جانب الفاعلين الوطنيين بما فيهم شركات الطيران المنخفضة التكلفة التي تتميز باعتمادها سياسة تعريفية تنافسية، حيث بلغ عدد الشركات العاملة بالمغرب أكثر من ٥١ شركة تقدِّم رحلات منتظمة نحو المغرب، من بينها ١٩ شركة للطيران منخفضة التكلفة؛
- تموقع مطار محمد الخامس كمحور دولي وجهَوي، حيث يؤمن هذا المطار رحلات جوية مع حوالي ٩٨ مطاراً دولياً و ٥٤ دولة في أربع قارات؛
- خلق أنشطة تكميلية في مختلف مجالات الطيران، حيث تمكَّن المغرب من إرساء نواة في مجال صناعة الطيران من أبرز سماتها الجودة والتنوع والتنافسية، وذلك من خلال استقرار فاعلين دوليين مرموقين بالبلاد وتوسيع قاعدة الأنشطة ذات الصلة بمجال الطيران وتعزيز نسيج الفاعلين المشتغلين في المجال. ويضم هذا القطاع حالياً ١٤٠ فاعلاً دولياً بما في ذلك المنظومة الصناعية لمجموعة "بوينغ"، كما يتبوأ المغرب مكانة رائدة على الصعيد الإفريقي من حيث الصادرات في قطاع صناعة الطيران.
- تحرير جميع الأنشطة المرتبطة بالقطاع وتحسين شفافية قواعد الولوج والممارسة داخله.

وفيما يتعلق بالسوق الإفريقي الذي يشكِّل أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب، سجَّلت الحركة الجوية بين المغرب والدول الإفريقية ارتفاعاً مستمراً، حيث انتقل عدد المسافرين من ٦٤٤,٣٥١ مسافر سنة ٢٠٠٥ إلى ٢,١١٧,٢٧٦ مسافر سنة ٢٠١٨، أي بارتفاع سنوي متوسط يقدر بحوالي ٩,٥٨ بالمائة خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠١٨.

وتعد الخطوط الملكية المغربية شركة رائدة في إفريقيا، حيث عملت على خلق شبكة جديدة نحو السوق الافريقي تغطي حوالي ٣٠ وجهة ب (٢٧) دولة إفريقية (بمعدل ١٨٠ رحلة اسبوعية)، مستفيدة في ذلك من رحلات الربط الجوي عن طريق قطب الدار البيضاء.

حضرات السيدات والسادة:

ولتحقيق الهدف المنشود وإنجاح سياسة التحرير، تعمل المملكة المغربية على مواكبة جميع التوصيات والقرارات الدولية ذات الصلة بسلامة وأمن الملاحة الجوية المدنية، كما تسهر على تطبيق جميع الإجراءات الضرورية لملائمة المعايير والمواصفات الدولية.

وفي هذا الإطار يتم العمل على مواصلة تأهيل الترسانة القانونية المنظِّمة للطيران المدني وفق توجهات المنظمة الدولية للطيران المدني. حيث تم إعداد مجموعة من المراسيم والقرارات التنظيمية الجديدة تطبيقاً لمقتضيات القانون رقم ٤٠,١٣ المتعلق بمدونة الطيران المدني الصادر في يونيو ٢٠١٦. ومن بين أهم المشاريع، يوجد حالياً قيد الدراسة مشروع نص تنظيمي بشأن حقوق المسافرين، تم إعداده وفقاً لمقتضيات الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما تمت مراعاة ملائمته مع التشريعات الأوروبية الجاري بها العمل داخل الاتحاد الأوروبي تطبيقاً لاتفاق الأجواء المفتوحة الموقَّع سنة ٢٠٠٦، ويحدد مشروع هذا النص الشروط والكيفيات التي يتم وفقها منح التعويض للمسافرين ومساعدتهم في حالة رفض الركوب أو إلغاء الرحلة أو تأخير مهم فيها.

وموازاة مع الإطار القانوني، يعمل المغرب على تأهيل منظومة الطيران المدني وذلك بتحديث وتطوير نظام الملاحة الجوية، حيث يقوم بصفة مستمرة بتوفير التجهيزات لتغطية المجال الجوي المغربي سواء فيما يخص أجهزة المساعدة على الملاحة الجوية أو ما يتعلق بتجهيزات المواصلات اللاسلكية وهذا ما مكَّن من مكننة كل العمليات المتعلقة بالمراقبة الجوية.

ويتوفر للمغرب تغطية شاملة بشبكة الرادار، حيث أن نظام الملاحة الجوية بالمغرب قابل للاندماج في الأنظمة المستقبلية العالمية للملاحة الجوية (CNS/ATM). كما تم الشروع في استغلال المركز الوطني الجديد للمراقبة الجهَوية لسلامة الملاحة الجوية باكادير، الذي سيمكِّن من تفعيل لامركزية المراقبة الجوية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي فيما يخص حركة الطائرات التي تعبر الأجواء المغربية.

وفي مجال المطارات تم توسيع عدة مطارات وتجهيزها بأحدث أجهزة الملاحة الجوية والاتصالات، كما تم إنشاء مدرجات ومطارات جديدة، حيث أصبح يتوفر للمغرب ٢٦ مطاراً من بينها ١٨ مطاراً دولياً تلبي كل المواصفات التقنية وتستجيب لكل المعايير الدولية لتأمين خدمات من الجودة العالية لاستقبال الطائرات. وقد بلغت حالياً الطاقة الاستيعابية لمطارات المغرب حوالي ٤٠ مليون مسافر في حين يتوقع مضاعفتها في أفق ٢٠٣٥.

وفي مجال سلامة الملاحة الجوية، تم إنشاء وتفعيل مختبر لقراءة وتحليل بيانات مسجلات الطائرات، ويهدف هذا المختبر إلى تحسين جودة سلامة الطيران المدني من خلال تحديد أسباب وقوع عوارض وحوادث الطائرات.

ومواكبة منه للمجهودات المبذولة من أجل التنمية المستدامة للطيران المدني، انخرط المغرب في مختلف الفعاليات المتعلقة بالتدابير القائمة على آليات السوق التي تهدف إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطيران المدني الدولي (CORSIA) وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية ووفقاً لمقتضيات منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو).

وفي الختام، أود التأكيد على أن المغرب حريص على تعزيز التعاون بين دول العالم، وأنه لن يدخر أي جهد من أجل بلورة مختلف التوصيات والقرارات التي تتخذها منظمة الطيران المدني الدولي، وأنه على استعداد لدعم كل المساعي التي تروم النهوض والرقي بقطاع الطيران المدني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

– انتهى–